

## أزمة لبنان بين الداخل والخارج

دخل لبنان منذ حوالي السنتين مرحلة أقل ما توصف بأنها الأخطر على الكيان. والانهييار الذي لا يزال يشهده لا يمكن تجاوزه بسهولة فهو ضرب أسس الكيان وأسس الطبقة السياسية المتسلطة على البلاد والمجتمع.

فلبنان كان " يجدد " منذ مئة عام ، تاريخ تأسيس "لبنان الكبير" (١٩٢٠)، الذي تحول إلى جمهورية مستقلة عام ١٩٤٣، يعيد انتاج سلطته السياسية مرة كل عشرين او ثلاثين سنة. وغالبية محطات التغيير كانت للأسف دموية ولم يكن يخرج منها " منتصرا " سوى الطبقة السياسية الحاكمة.

فجميع الأسماء الأساسية الحالية في هذه الطبقة هي وريثة الرموز التي كانت في العام ١٩٢٠ و ١٩٤٣ و ١٩٥٨ و ١٩٧٥ و ١٩٨٩ . حتى الفئة الجديدة المنضمة إلى الفئات القديمة تحولت إلى جزء من الطبقة السياسية. وعلى هذا نجد اليوم "زعماء " جددا رفعوا شعار إلغاء الطائفية ومن ثم أصبحوا من أعتى المدافعين عنها.

الأزمة في لبنان أزمة نظام سياسي واقتصادي وقضائي وأمني ما عاد ممكناً إعادة انتاجه إلا إذا كان يراد للبنان أن يزداد خراباً وتسد أي كوة ينبثق منها بصيص أمل. وحتى لا نظلم الطبقة السياسية وحدها والتي تستحق أقصى العقوبات الممكنة وأقلها السحل العلني، فإن أزمة النظام السياسي في لبنان مزدوجة: داخلية وخارجية. في الداخل كانت الطائفية عصب النظام. فتلطى خلفها حماتها وأدعيائها. وتحول لبنان تدريجياً إلى وكر للأفاعي يلسع أبناءه كلما تحدث أحد عن إلغاء الطائفية. فإلغاؤها، كما حاولوا إقناعه، يعني إلغاء الطائفية. وإلغاؤها يعني تمكين طائفة اخرى من التغلب على طوائف أخرى. حتى بات اللبناني ينام ويستيقظ ويأكل ويشرب النزعة الطائفية. يمكن للزعيم الطائفي، وكلهم أفاعي طائفية، ان

يسرق اموال طائفته وطوائف غيره.ويمكن له ان يورث أبنائه وأحفاده باسم الطائفة. ويمكن له عرقلة مشروعات إصلاحية باسم الطائفة. ولكن الزعيم الطائفي زرع في عقول أبناء الطائفة ان إلغاء الطائفية هو إلغاء لهم. فيما العكس هو الصحيح. وحده إلغاء الطائفية يتيح البدء في ورشة عمل إعادة تصحيح مسار لبنان كوطن يعيش فيه أبنائه متساويين لا يُسرقون ولا يُذلون على محطات تعبئة الوقود وعلى الصيدليات الفارغة من الأدوية. وليس أشرف من مثل هذه المعركة لإلغاء الطائفية في بلد تجرأ مسؤولوه كلهم على سرقة اموال الناس الذين أودعوا أموالهم في البنوك فتأمروا مع أصحاب المصارف والقضاء (لمنع البت في دعاوى) ومنعوا البرلمان من القيام بسنّ قوانين تحمي المودعين.

اما العامل الخارجي في استمرار نظام الفساد فهو بين واضح وضوح الشمس. فعندما تأسس لبنان الكبير أرست فرنسا المنتدبة نظاما طائفيا بغيضاً ومفصلاً على كل الطوائف حتى إذا حانت لحظة رحيلها عام ١٩٤٣ تركت في لبنان أعتى نظام طائفي. والمفارقة ان فرنسا نفسها كانت اعتنقت العلمنة رسمياً عام ١٩٠٥. لكن ما هو مسموح داخل فرنسا ممنوع في الخارج وهذه حال كل الدول الاستعمارية من فرنسا وبريطانيا إلى ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة. والسبب بسيط حيث ان مثل هذه الدول تبحث عن مبرر للتدخل في شؤون الدول الداخلية لتبقى مصدرا لتقسيم المنطقة وإثارة الاضطرابات. لذا على سبيل المثل ويا لأكبر الأسف ان العراقيين لم يجدوا بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ سوى نظام المحاصصة والفساد اللبناني نموذجاً يقتدون به. فوقعوا في شر افعالهم:فساد بالجملة، طائفية بغيضة، إحترابات داخلية. هكذا أراد الخارج، كل الخارج، الغربي والعربي والاسلامي، أن يكون لبنان على ما هو عليه. حتى لو أراد أبنائه،فضلاً،إلغاء الطائفية، مُنعوا وأدخلوا في نزاعات وحروب أهلية.

لبنان اليوم يعيش ما لم يعيشه بلد في العالم من فتك لمستقبل أبنائه،الذين تحولوا إلى متسولين لوجبات غذائية حتى للجيش، ومستعطين عن دواء مخفض للحرارة. كل ذلك بفضل الطبقة السياسية الأعفن في العالم، وبفضل الخارج الأكثر توحشاً.

**رئيس التحرير**